

## مرسوم سلطاني

رقم ٩٧/١٩

بتحديد اختصاصات وزارة التربية والتعليم

واعتماد هيكلها التنظيمي

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الاساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ .  
وعلى قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ وتعديلاته .  
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

### رسمنا بما هو آت

- مادة (١) : تحدد اختصاصات وزارة التربية والتعليم وفقاً للملحق رقم (١) المرافق .
- مادة (٢) : يعتمد الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم وفقاً للملحق رقم (٢) المرافق .
- مادة (٣) : يلغى كل ما يخالف هذا المرسوم أو يتعارض مع أحكامه .
- مادة (٤) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

صدر في : ٢ من ذي الحجة سنة ١٤١٧هـ

الموافق : ٩ من أبريل سنة ١٩٩٧م

---

\* الغى هذا المرسوم اختصاصات وزارة التربية والتعليم الواردة بالمرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ وتعديلاته  
نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٥٩٧)  
الصادرة في ١٥/٤/١٩٩٧م

## ملحق رقم (١)

### اختصاصات وزارة التربية والتعليم

- العمل على نشر التعليم العام ومكافحة الأمية على أوسع نطاق بما يتفق والأهداف الوطنية وفلسفة التربية وفي نطاق السياسة العامة للدولة .
- بحث واقتراح السياسة التربوية والتعليمية في جميع ميادين التعليم العام بما يتفق والأهداف الوطنية وفي نطاق السياسة العامة للدولة .
- وضع الخطط والمشروعات لتنفيذ السياسة التربوية والتعليمية المعتمدة في ضوء متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطور العلمي .
- إعداد مشروعات القوانين المتعلقة بالتعليم العام وإصدار اللوائح والقرارات المنفذة لها .
- تطوير نظم وأساليب العمل بالوزارة باستخدام التقنيات الحديثة .
- وضع المناهج وإعداد الكتب والوسائل التي تؤدي إلى تحقيق العملية التربوية والتعليمية مع مراعاة الربط والتكامل بينها في مختلف مراحل التعليم .
- العمل على تطوير نظم التعليم والمناهج الدراسية لمواكبة المستجدات التربوية والتقنيات الحديثة في التعليم .
- تحديد المستويات العلمية والخبرات العملية لهيئات التدريس والوظائف المرتبطة بها في كل مرحلة من مراحل التعليم العام .
- العمل على توفير الأبنية المدرسية بكافة متطلباتها وتشجيع المواطنين على المساهمة في دعم الخدمات التعليمية .
- توفير الخدمات التعليمية بحيث تكافأ الفرص لجميع المواطنين وذلك بمراعاة التوزيع الجغرافي لهذه الخدمات .